

الانتخابات التشريعية الجزائرية الاخيرة أو أزمة التمثيل السياسي

محمد حشماوي*

تميزت الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت في 17 أيار/مايو 2007 بنسبة إمتناع عن التصويت اقتربت من 65 بالمئة، وهو ما لا تشابهه حالة منذ الإستقلال. يحل النص التالي هذا التصويت واضعا إياه في منظومة عمله، أي بوصفه "انتخابات" بدون ديمقراطية. وكي يجعل هذه اللعبة السياسية جذابة إنتخابياً، يراهن نظام الحكم الجزائري على عامل الزبائنية السياسية وتوزيع الربح. لكن تحويل مجلس الشعب الوطني الى مجرد هيئة تسجيل، وحرمانه من كل الصلاحيات ومن القدرة على إتخاذ القرارات والقيام بالرقابة البرلمانية، قد حول هيئة البرلمان هذه الى مجرد أداة استقطاب للطامحين، وإستئثار بالعوائد الربعية، وتراكم مزايا لصالح النواب ان هذا النمط من الحكم الذي وصل الى أقصى مداه بسبب النهج الرئاسي لبوتفليقة، قد أدى الى نتيجة ملتوية: نزع الشرعية الأخلاقية والسياسية عن مجلس الشعب الوطني. فبرفضها ايجاد نظام أحزاب قادر على تمثيل المجموعات الاجتماعية والتعبير عن المصالح المتقابلة، فإن اللعبة السياسية التي تتلخص بإنتخابات تشريعية من دون تمثيل، لم تترك امام الناخب ملامداً آخر سوى الامتناع عن التصويت، وذلك بعدما استهلك الموالة وبعد فشله في الحصول على الحق في الكلام. ويعبر هذا الإمتناع عن أزمة التمثيل السياسي المهيمن على النظام السياسي الجزائري منذ إنهيار "الشرعية الثورية" في تشرين الاول/أكتوبر 1988.

مطار الجزائر الدولي، وهما حادثان أديا الى سقوط 33 قتيلًا وأكثر من مئتي جريح. أضعف الحادث الذي تبنته منظمة "القاعدة في المغرب الإسلامي" نظام الرئيس بوتفليقة، الذي أراد البرهان على شرعيته الشعبية من خلال هذه الإنتخابات. ولكن الناخبين، وإن أدانوا الجهادية، فضلوا المقاطعة على المشاركة في "الاستفتاء ضد الإرهاب" حسبما أرادت السلطات. فحسب الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية، فإن ما يقارب 65% من الناخبين قرروا مقاطعة صناديق الإقتراع، مفضلين الإمتناع والعزوف بدلا من المشاركة.

يوم الخميس في 17 أيار/مايو 2007، كان قرابة 19 مليون ناخب جزائري على موعد مع صناديق الإقتراع للتجديد ل 389 منتخباً إلى مجلس الشعب الوطني، الهيئة الرئيسية للبرلمان. لقد كانت الآمال معقودة على هذا الموعد الإنتخابي، وهو الثالث من نوعه منذ إيقاف أول انتخابات تشريعية متعددة الأحزاب في كانون الاول/ديسمبر 1991، سيما وأنه يأتي بعد شهر واحد من وقوع حادثي الإعتداء الإرهابيين في 11 نيسان/ابريل 2007، اللذان طالا القصر الحكومي – الواقع وسط العاصمة – ومركز شرطة قريب من

أصبح مبعثراً بشكل أكبر من الماضي. فقد بلغ عدد الأحزاب في 2002 عشرة، أما اليوم فقد وصل الى 22 حزباً معظمها تنقصه القواعد وهياكل الأجهزة. مما لا شك فيه أن هذه الانتخابات أظهرت، وبشكل واضح، بأن الجزائر تعيش حالة من التسرب الانتخابي. فلم يحدث مطلقاً منذ الاستقلال أن قاطع الجزائريون انتخابات بهذا الشكل. فحسب مصادر شبه رسمية، فإن النسبة الحقيقية للمشاركة في الانتخابات قد تكون أقل من 25%.

إن الاتجاه للإمتناع عن التصويت لم يولد في هذا الانتخابات، إذ كانت نسبة المشاركة في انتخابات 2002 قد هبطت الى 46,09%. فما هي الأسباب التي يمكن أن تفسر هذه المقاطعة المتعاضمة؟ وما تعبر؟ وما هي نتائجها على مسار الأحداث السياسية في البلاد؟

انتخابات من دون ديمقراطية: خلفية التصويت في 17 أيار/مايو 2007

إن التصويت التشريعي في 17 أيار/مايو هو الرابع الذي تعرفه الجزائر منذ إنشاء نظام تعدد الأحزاب في شباط/فبراير 1989. وحتى تدرك أبعاد هذه الانتخابات، فمن المفيد العودة الى الخلفية البنوية السائدة: القواعد القيمية والبراغمية للعبة السياسية الجزائرية والتي تم وضع أصولها بعد فشل "الانتقال الديمقراطي". لقد جرى إيقاف "أول انتخابات تشريعية متعددة الأحزاب" في كانون الأول/ديسمبر 1991 حين فازت "جبهة الإنقاذ الإسلامية"، وهي حزب يتبع نهج الأصولية الجديدة، وتمسك بالشريعة بمقدار عدائه للتعددية السياسية. وقد أوقفت قيادة أركان الجيش هذه الانتخابات ما بين الجولتين. رفضت النخبة العسكرية النتائج "الوقحة" التي أفرزتها صناديق الاقتراع وقامت تباعاً بإجبار الرئيس الشاذلي على تأجيل إستقالته، وأنشأت مجلس الدولة الأعلى (هيئة غير منصوص عليها في الدستور)، وأوقفت المسيرة الانتخابية، وأعلنت حالة الطوارئ، وحلت جبهة الإنقاذ الإسلامي.

لقد قام العسكريون الممسكون بزمام السلطة، والذين أريكتهم فكرة قيام دولة إسلامية، بالقطع مع نهج "الليبرالية السياسية" الذي بدأته "حكومة الإصلاح" برئاسة مولود حمروش، ليعودوا بلا تأخير الى التسلطية. ولم يعد هدف المساومة السياسية التي يطرحونها تداول الحكم، وإنما إستمرار النظام السياسي. وقد أعطى الدستور، الذي تم إعداده في

لقد أدى التصويت، الذي قاطعته جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين أيت أحمد، الى إعادة إنتاج الخارطة السياسية السابقة: فبقيت جبهة التحرير الوطني بزعامة رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم الحزب الاغلي، يليه التجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق أحمد أويحي، و"حركة مجتمع السلم" وهو حزب إسلامي معتدل بزعامة بوقره سلطاني. وهذه الأحزاب الثلاثة تساند بوتفليقة منذ وصوله الى سدة الحكم في 1999.

ومع ذلك، فإن أحزاب "التحالف الرئاسي" تظهر إنخفاضاً في نسبة تأييد المقترعين يصل الى 34.36% و انخفاضاً في عدد المقاعد بنسبة 14.05%، وذلك بالمقارنة مع نتائج الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو 2002. فقد خسرت جبهة التحرير الوطني 63 مقعداً وقرابة المليون صوت. وهي حصدت 136 مقعداً برلمانياً بفضل ال 1.315.686 صوتاً التي نالتها. أما التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل على 14 مقعداً برلمانياً إضافياً قياساً بانتخابات 2002، فقد تراجع التأييد له بنسبة 3.14% من الأصوات المقترعة، فهو نال 591.310 صوتاً و62 مقعداً. أما "حركة مجتمع السلم" ففازت ب 52 مقعداً ونالت 552.104 صوتاً.

وواصل النواب المستقلين تقدمهم، فحصلوا على 33 مقعداً. وحصل حزب العمال بزعامة لويزه حثون، على 26 نائباً ونال 291.312 صوتاً. أما "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" برئاسة الدكتور سعيد سعدي، والذي قاطع انتخابات عام 2002، فلم يحصل إلا على 19 مقعداً، كما كانت عليه حاله في الانتخابات التشريعية الأسبق، في عام 1997. وخرجت "حركة الإصلاح" التي تخلت عن زعيمها السابق الشيخ عبد الله جاد الله، خاسراً أكبر من هذه الانتخابات. فهي هبطت الى ثلاث مقاعد فقط بينما كانت تحوز على 43 مقعداً في انتخابات عام 2002. أما أنصار الشيخ جاد الله، فقد ترشحوا على قائمة حزب صغير وحصلوا على 7 مقاعد. "حزب النهضة الإسلامي" الذي تعرض للسحق عام 2002، عاد الى الوجود بخمسة مقاعد.

وهكذا يتعرض تمثيل "الإسلاميين المعتدلين" ليس الى التفتت فحسب بل الى التراجع. فقد هبط عدد الاصوات التي نالها هذا التيار من 2.468.600 صوتاً و103 مقاعد عام 1997، الى أقل من 900.000 صوتاً و67 مقعداً في الانتخابات الاخيرة. أضف الى ذلك، فإن "التمثيل" الجديد

دولار إحتياطي عملة أجنبية (أي ما يعادل 25 شهراً من الإستيراد)، علاوة على 42 مليار دولار متوفرة في صندوق النفقات و 4.7 مليار ديوناً خارجية. والجزائريون الذين يعرفون جيدا هذه الأرقام لا يفهمون أسباب النقص في توفر الحليب، وارتفاع أسعار الخضار، والبطالة في وسط الشباب، الى آخر ذلك. وبدلاً من نقاش الأسباب التي تؤدي الى عدم نجاح الإقتصاد الوطني وضعف الإنتاجية الجزائرية (المصنفة في عام 2003 من قبل البنك الدولي في المرتبة 85 على جدول 93 دولة)، وضعف نسبة الإستثمار الإنتاجي وهروب رؤوس الأموال، فإن الحملة الإنتخابية الرسمية فضلت طرح شعارات وأهازيج وطنية! لم يحدث ابداً من قبل أن كان الفارق كبيراً الى هذا الحد بين الحاكمين والمحكومين.

وعلى ذلك، فلا يكفي التسلط لوحده لتعطيل التمثيل السياسي. فلتأطير الإنتخابات التشريعية، تطلب الأمر لحظة إطلاق هذه الإنتخابات دون ديمقراطية إيجاد جهاز سياسي: التجمع الوطني الديمقراطي. تأسس هذا الحزب في ظل حكومة أحمد أويحي، قبل ثلاثة أشهر بالكاد من الإستحقاق الإنتخابي في 5 حزيران 1997. وخرج من تلك الإنتخابات منتصراً، حاصداً حوالي ثلاثة ملايين صوت ونصف، و 156 مقعداً برلمانياً، متقدماً بوضوح على بقية "الطبقة السياسية". والتجمع هو حزب الإدارة، وهو جهاز متمفصل على شبكات زبانية تتجه للإستئثار بالأرباح التي توفرها الدولة الريعية. ويشمل هذا الحزب "منظمات جماهيرية" مثل UGTA (تجمع النقابات)، وممثلين عما يطلق عليهم "العائلة الثورية" (المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، المنظمة الوطنية للمجاهدين)، ومنظمة ضحايا الإرهاب، بالإضافة الى كوادر متوسطة، ونخب عشائرية، وكوادر عليا في الدولة. وبدخاله آلة إنتخابية من هذا النمط، أراد النظام تحقيق هدفين: السيطرة من المركز على اللعبة السياسية التي تم إفراغها على هذه الشاكلة، وضمان تزايد الدعم له من جهة الاطراف، عبر توزيع الموارد لزبائنه المعتمدين.

أما في الإنتخابات النيابية لعام 2002، فقد عهد الى جبهة التحرير الوطني بدور الآلة الإنتخابية المدعومة من الادارة، كما أراد ذلك الرئيس بوتفليقة. وهكذا أعادت جبهة التحرير الوطني في عهد الرئيس بوتفليقة إنتاج ما حققه التجمع الوطني الديمقراطي في عهد الرئيس اليمين زروال، أي وجود حزب مهيم لصالح الرئيس. وقد إستطاع

إستفتاء 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1996 لهذه اللعبة السياسية الغطاء الدستوري الذي كان ينقصها. وهكذا، وبهدف إفراغ التمثيل السياسي، قام محررو النص الدستوري الجديد بإدخال ترتيبات مؤسساتية للتحوط من إحتمال حصول تداول للحكم.

ومن هنا أتى خيار قيام برلمان يستند الى غرفتين: هيئة أولى هي مجلس الشعب الوطني وهيئة عليا هي مجلس الأمة. واذ يتم إنتخاب أعضاء مجلس الشعب بالاقتراع العام، فإنه في المقابل يتم تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة من قبل رئيس الجمهورية. أما إذا أفرزت نتائج الإنتخابات التشريعية حصول أحد أحزاب المعارضة على الأغلبية، فإن أصوات ثلث أعضاء مجلس الأمة المعينين من قبل رئيس الجمهورية تتصرف كثلث مانع لأي مشروع قانون، إذ يتوجب على هذا الأخير الحصول على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الأمة.

ولا تتوقف عملية إفراغ اللعبة البرلمانية عند هذا الحد، فهي تتضمن وبشكل خاص محاصرة الإنتخابات في مراحلها الأولى. إذ ثمة طائفة كبيرة من الإجراءات المقيدة للحريات (السياسية، الجمعياتية، والنقابية) والتي تم فرضها في ظل حالة الطوارئ.

أما حالة الطوارئ فقد أعلنت لعام، ولكنها ما زالت سارية المفعول منذ 15 عاماً، لأنها تعطي الحاكمين السلطات الكاملة للقيام بقمع كل تعبير قبل حدوثه وبعده.

ساهمت حالة الطوارئ بشكل كبير في تكريس موقف العزوف الإنتخابي. فهي أولاً تؤسس لمناخ بوليسي يحبط النضال، ثم تمنع تشكيل طبقة سياسية ومجتمع مدني مستقلين، وهي أخيراً، وبسبب من إنشائها حكم يقوم على الإستثناء، تساهم في تثبيت النظام التسلطي. فحالة الطوارئ، بتبريرها إنتهاكات القانون، تؤدي الى إرساء حالة عملية من اللادستورية تقود الى إعفاء الحاكمين - اللذين لا يطالهم القضاء - من المساءلة.

إن وجود مثل هذه التدابير يؤدي الى منع تأسس النقاشات العامة. فحملة الإنتخابات التشريعية في أيار/مايو 2007 لم تؤد الى أي نقاش عام، ولا حتى حول القضايا الإقتصادية الإجتماعية التي تورق الحياة اليومية للجزائريين. هذا في وقت تتفاقم فيه مشاكل البطالة وأزمة السكن وإنهيار القدرة الشرائية بدرجة لا يقوى الشعب الجزائري (البالغ تعداداه 32 مليون نسمة) على تحملها، سيما وأن الدولة الريعية تتمتع بعوائد غير مسبوقه بفعل إرتفاع أسعار النفط منذ عام 2000. وتشير المعطيات الى انه في نهاية 2009، كانت الدولة الجزائرية تمتلك 75 مليار

صناديق الاقتراع تتم في الجزء الأكبر منها بغياب ممثلي الأحزاب، وتبقى محصورة بشكل أساسي في الإدارة.

وعندما تكون الإدارة وحدها وبلا رقيب، فهي تستطيع ملء صناديق الاقتراع، كما حدث بشكل واضح للعيان في الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 1997 لصالح التجمع الوطني الديمقراطي. كما باستطاعتها، ومن خلال أشخاص يكونون قرب صناديق الاقتراع، إسقاط أوراق تصويت لناخبين وهميين، كما حدث في الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2002، بالإضافة إلى "تضخيم" نسبة المشاركة و"تجميل" النتائج.

إن عملية التصويت التي تمت في 2007 لم تستطع في أحسن الحالات أن تقلت من أي من هذه الممارسات. وقد إعتري هذا التصويت، بحسب رأي اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات نفسها، تجاوزات خطيرة في "العديد من محافظات البلاد".

الانتخابات التشريعية في 17 أيار/مايو 2007: سقطات زبائنية النظام السياسي الجزائري

لا تهمل الحكومات الجزائرية المنشغلة بإفراغ اللعبة السياسية من أي حرية، البحث عن تحشيد الدعم. لذا، ومن أجل إضفاء بعض الجاذبية عليها، وحتى تعوض النهج التسلطي وتخفيض نسبة مقاطعة التصويت، فعلى هذه الحكومات أن تحرر قليلاً اللعبة الانتخابية من الأسفل ومن الهوامش. فبغير ذلك، كيف يمكن حشد الناخبين حول إنتخابات تشريعية مفرّغة من أي مضمون، علاوة على مجلس الشعب الوطني المحروم من الصلاحيات والمتحول إلى مجرد هيئة تسجيل؟

حتى يتم التغلب على هذه المعادلة، يراهن النظام على الزبائنية السياسية وتوزيع الربح كوسائل للتحشيد الانتخابي. يحتوي العرض الانتخابي الذي تحقّره اللعبة التشريعية على مزايا كبيرة تقدمها الدولة الربعية.

- هناك أولاً التمويل الذي تقدمه وزارة الداخلية في إطار الحملة. وهذا التمويل مرتبط بعدد القوائم التي تقدمها الأحزاب السياسية: فكلما قدم حزب ما قوائم أكثر حصل على دعم أكبر. وهكذا، وبمناسبة الانتخابات التشريعية في أيار/مايو 2007، فإنه تم تسجيل 1.144 قائمة مرشحين موزعين على الدوائر الانتخابية الـ 48 في البلاد.

الحزب الواحد السابق بزعامه علي بن فليس - الذي كان في ذات الوقت رئيساً للحكومة - أن يحصل على 35.52% من أصوات المقترعين وأن ينتزع الأغلبية المطلقة من مقاعد مجلس الشعب الوطني. ولكن الحكومات بدأت تدرك جيداً هشاشة كافة أشكال الدعم التي تمتلكها. فمنذ القطيعة مع "الشرعية الثورية" التي أستندت إليها الدولة الوطنية - وهي القطيعة التي تمت بفعل انتفاضة أكتوبر 1988 - فإن النظام التسلطي يعاني من نزاع للشرعية عنه على المستويين الأخلاقي والسياسي. إلا أن إغلاق الحقل السياسي قد يتمكن من منع التعبيرات الحزبية المعارضة، إلا أنه لا يستطيع في المقابل منع اتساع دائرة العزوف عن المشاركة السياسية، وريده الامتناع عن التصويت. لذا، وللسيطرة على نتائج الانتخابات، كان على الحكومة أن تلجأ قبل وبعد التصويت إلى ترتيبات غير شفافة. أن عملية تأطير الانتخابات التشريعية تشمل إجراء هاماً وهو سيطرة الإدارة. وقد جعلت حكومة الإستثناء، وهي السلطة التي تقيم القانون، من الإدارة أداة لسياسة البقاء التي تنتهجها. فالمؤسسة الإدارية التابعة للدولة الريعية هي الموظف الأول في البلاد، وهي القناة الرئيسية لتوزيع الموارد.

إن الإدارة الجزائرية المتخمة، والزبائنية، والملتهمة لميزانية الدولة، هي أبعد ما تكون عن المعايير التي تحكم آلية عمل بيروقراطية قانونية-عقلانية. فالأدوات التي تمتلكها في تحصيل الضرائب، وفي التحكيم والرقابة، أظهرت ضعفها وعدم فعاليتها. وينطبق الحال نفسه على الجهاز الإحصائي الذي تم إعداده من قبل وكالات إدارية، فباتت مصداقيته موضع شك أكيد. فالعدد الرسمي لضحايا الحرب الأهلية إنتقل من 26.563 (هكذا تحديداً بلا زيادة أو نقصان) في شباط/فبراير 1998 في عهد حكومة أويحي، إلى 100.000 (انظر الرقم المدور) بعد سنة، في عهد الرئيس بوتفليقة. أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد هبطت بشكل عجائبي من 28% في عام 1999 إلى 15% في عام 2004.

و لا يشدّ التعداد الانتخابي عن هذه الأساليب: فإذا كانت النتائج قد تضمنت أخطاء موضوعية ناتجة عن ضعف الجهاز الإحصائي، إلى أنها تظهر في الوقت ذاته إنحرافات متممة بهدف توفير هامش مناورة كاف لممارسة وصاية على توزيع الأصوات، ضمن تخطيط معد مسبقاً، في خطوته العريضة على الأقل.

وفي ظل غياب طبقة سياسية قادرة على وضع ناشطين في كل مركز إقتراع إنتخابي، وممارسة رقابة محايدة تقيمها هيئات مستقلة، فإن عملية فرز

يحصلون على مزايا إضافية : اسكانهم في أحد مساكن الدولة، سيارة للعمل ورحلات رسمية. وعلاوة على كل ذلك، توّقر النيابة أيضا نظام تقاعد مريح جداً. وبإعطائه كل هذه المزايا لنوابه، فإن مجلس الشعب الوطني يسمح لهم بالحصول على تراكم إستثنائي للمزايا في وقت لا تتوقف فيه هوة الفوارق الإجتماعية على الإزدياد.

أن هذا التدفق في الموارد يلعب دورا هاما في عملية التحشيد الإنتخابي. فهو يسمح للأحزاب المرتبطة بالنظام الربيعي أن تجتذب الأفراد والمجموعات الإجتماعية ضمن علاقة زبانية من تبادل المنافع (وعود باستقطاب عوائد، بالحصول على عمل أو ترفيع، بالإستفادة من حماية) مقابل إعطاء الصوت في الإنتخابات.

وإذا أراد الزبائن الإستفادة من هذه الفوائد، فعليهم إتباع قناة الحزب أو المرشح الذي يوزعها. إن إعداد قوائم المرشحين هي لعبة إجتماعية، وهي نتاج موازين قوى بين مختلف الفاعلين في اللعبة الإنتخابية، تتم طورا بإسم مخزون بعضهم الإنتخابي (محلي، قبلي، جمعياتي، مهني)، أو بفعل الوسيط العلائقي أو التجاري في اطوار أخرى.

وكانت تلك هي العناصر التي وظفها جميع "المرشحين للترشيح" في عمق البلاد، وذلك قبل شهرين من الموعد الإنتخابي ل 17 أيار/مايو 2007.

لقد سجلت الصيغة الزبانية نجاحاً كبيراً في أول تصويت تشريعي لحقبة التخلص من الليبرالية السياسية في حزيران 1997. وساهم في ذلك تحقيق النجاح الحماسة للعودة إلى إنتخابات تشريعية، ومشاركة أحزاب المعارضة، والوعد بالحصول على التمثيل. لكن هذه الصيغة نجحت بشكل أقل في الإنتخابات التشريعية لعام 2002، مما يفسر تدني نسبة المشاركة في الإنتخابات التي إقتصرت على 46%.

هناك عاملان رئيسيان يمكن أن يفسرا هذا التراجع: القمع الذي تعرضت له انتفاضة منطقة القبائل (2001-2002) والذي تسبب بسقوط 100 ضحية وأدى الى إيجاد مناخات من الشك دفعت جبهة القوى الإشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الى الدعوة للمقاطعة. ثم النتيجة السلبية بالمجمل ل "أول جمعية تعددية"، التي تم تعطيلها بشكل تام من قبل التجمع الشعبي الديمقراطي وحلفائه، جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم.

عانت صيغة "الإنتخابات بدون ديمقراطية" من صعوبات حقيقية بسبب الاحاطة المسبقة بالعملية

- ثم هناك بدلات تمنح لأعضاء لجان مراقبة الإنتخابات (لجنة وطنية، 48 لجنة إقليمية، و 1.541 لجنة محلية) بقيمة 60.000 دينار جزائري (ما يعادل 600 يورو)، أي ستة أضعاف الحد الأدنى للاجور لكل ممثل حزب أو ممثل مرشح مستقل في اللجنة الوطنية.

- وهناك البدلات الموزعة على "المراقبين" المعينين من قبل الأحزاب والمرشحين المستقلين لمتابعة عملية فرز الأصوات في مراكز الإقتراع (2.500 دينار للشخص).

- وبدلات مقدمة يوميا، أثناء عملية الإقتراع، للأشخاص الذين يتم التعاقد معهم مؤقتاً من قبل الإدارة لمتابعة وتنظيم عملية التصويت (4.000 دينار لمسؤول كل مركز إقتراع).

وعلى صعيد آخر، فإن الإنتخابات تقدم فرصة هامة للعموم الذين يؤجرون الفيلات والشقق ومواقف السيارات كمقرات إنتخابية. كما تسمح الإنتخابات للتجار وأصحاب المطاعم والمطابع بتحقيق أرباح.

وتشكل الإنتخابات فرصة ل"المتعهدين الخاص" - الذين يتقدمون للترشح بهدف الحصول على حصانة برلمانية، وعلى حماية سياسية، وبكل الاحوال على وجهة إجتماعية - كي يوفر فرص عمل للناس وايضاً الحصول على مكافآت وهبات توزع على شكل عطايا وولائم.

ويمثل الدخول الى مجلس الشعب الوطني، بالنسبة لأحزاب تتبع إستراتيجية الولاء، طريقة للتفاوض على الحقايب الوزارية أو حتى مناصب السفراء، وللتقرب من حلقات الحكم المركزية وإقامة شبكة علاقات على مستوى القمة الادارية. كذلك تمثل النيابة فرصة للأجهزة الحزبية لإعادة توزيع عائدات الدولة الربيعية. فكلما إمتلك الحزب عدداً أكبر من النواب كلما كانت نسبته في الكسب أكبر. كما يوفر المجلس مصدراً إضافياً للتمويل بالنسبة لهذه الأحزاب، وهي الإستراكات الإيجابية لنواب الحزب الفائزين والتي يتم إقتطاعها مباشرة من رواتبهم.

هذا، ويشمل العرض الإنتخابي فوائد أكثر جاذبية: ففي الوقت الذي يبلغ الحد الأدنى للاجور 10.000 دينار في الشهر، فإن راتب كل نائب يصل الى 100.000 دينار، وهناك 25.000 دينار علاوة سكن، كما أن البرلمان يعطي نوابه قرصاً بدون فوائد بقيمة مليون دينار لشراء سيارة، وذلك منذ الأسابيع الأولى لإنتخابهم. أما نواب رئيس مجلس الشعب الوطني ورؤساء اللجان البرلمانية، فإنهم

أما السبب الثاني الذي يشرح إرتفاع نسبة الإمتناع عن التصويت، فهو مرتبط بأحد القواعد المعيارية للنظام السياسي الجزائري: رفض إقامة نظام للأحزاب قادر على تمثيل الفئات الاجتماعية وتجسيد المصالح المتصارعة.

لقد أصبحت الأحزاب السياسية الواقعة بين فكي كماشة الإرهاب ومنهج التسلط، الضحية الأولى للعزوف. فهي أسيرة نظام سلطوي يقزم الحياة السياسية الى نشاطات رسمية، مما يجعلها تجد صعوبة في تأطير الجماهير وتوفير الوظيفة المنبرية. لقد تم إفراغها وإستهلاكها فباتت في أغلب الأحيان مجرد أجهزة.

ولم يقتصر العزوف الإنتخابي الواسع والبنوي على التجمعات السكانية المدنية الكبيرة، ولكنه إمتد الى عمق البلاد، حيث يحظى النظام تقليدياً بقواعد مساندة قوية. ان الإمتناع عن التصويت في هذه المناطق مرتبط بالتمدين، بالديموغرافيا، وبالتمرد. وهكذا تدفع البطالة وغياب التنمية المحلية والإفقار التي تطال التجمعات "المدريفية" الجديدة في الداخل، الشباب الغاضب الى التمرد. وقد جاءت المقاطعة الإنتخابية بعد الفشل في إمتلاك القدرة على التعبير.

بمقاطعتهم لصناديق الإقتراع، فإن الناخبين لم يظهروا فقط عدم إكترائهم بذلك الإستفتاء للرأي العام، لكنهم كشفوا أيضا عن بطلان الإنتخابات التشريعية بدون التمثيل السياسي.

إن النظام الجزائري، بتفريغه للإنتخابات من كل مضمون تداولي للسلطة، وبسلبه مجلس النواب كل صلاحياته بإتخاذ القرارات والقيام بالرقابة البرلمانية، قام بتعزيز الملاذ الأخير الذي تبقى للناخب بعد أن أستنزف الولاء وفشل في الحصول على قدرة التعبير، ألا وهو العزوف. أن هذه المقاطعة هي تعبير عن أزمة التمثيل السياسي التي تسيطر على نظام الحكم منذ إنهيار "الشرعية الثورية". وطريقة إدارة نظام بوتقليفة لفريق الحكومة تعكس كما يبدو رغبة في تحويل الحدث الى أمر اعتيادي. أما سخرية القدر، فتصريح وزير الداخلية يزيد زهروني في المؤتمر الصحفي الذي عقده غداة الإنتخابات التشريعية، بأن الشعب الجزائري أظهر في 17 أيار/مايو 2007 "نضجا سياسيا"!

الإنتخابية ثم تجويف البرلمان بعد ذلك. وها هي تفقد فعاليتها في عملية الإقتراع الثالثة في الإنتخابات الأخيرة. هناك عدة أسباب متلاحقة يمكن أن تشرح هذا الفشل.

السبب الأول هو نمط حكم بوتقليفة. فهذا الأخير لم يكتف بمضاغفة صلاحياته الرئاسية، ولكنه تصدى لمجال التشريع بالمراسيم، فأدى إستخدامه التعسفي لهذا الإجراء الدستوري الى تحويل مجلس الشعب الوطني الى مجرد مجلس للتسجيل بدلا من مجلس للتشريع.

ولم يمارس مجلس النواب المثقل بوجود أغلبية مطلقة لجبهة التحرير الوطني أي رقابة على عمل الحكومات (بن فليس، أويحي، بلخادم) التي توالى بين 2002 و2007. ولم يقم بأي تحقيق برلماني حول قضايا الفساد الكبيرة، التي تسببت كما حدث مع فضيحة بنك الخليفة، بخسائر جمة للخزينة العامة.

أضف الى ذلك أن مجلس النواب لم يحاول مراقبة صندوق تسوية الإيرادات المعدوم الشفافية، والذي أنشأه الرئيس عام 2000 لامتصاص الفارق بين الضريبة البترولية المحددة في الميزانية وفق سعر/مرجع هو 19 دولار وتلك المجباة حقيقة والذي تظهر فائضا قيمته 6،42 مليار دولار في نهاية 2006.

وقد إضطرت مجلس الشعب الوطني، تحت الضغط الرئاسي، وبدون أي نقاش، الى تبني مشروع قانون حول المحروقات كان ثمة إجماع على إنتقاد ترتيباته المفرطة في ليبراليتها والتي تمس السيادة الوطنية. ثم دعي المجلس بعد أشهر الى إلغاء تلك الترتيبات هي نفسها.

وهكذا تقلب الدولة الربيعية القاعدة الشهيرة للدولة الحديثة، "لا ضرائب من دون تمثيل"، لتجعلها: "لا تمثيل طالما ليست هناك ضرائب".

لقد ولد نمط الحكم هذا نتيجة ملتوية وهي رفع الشرعية الأخلاقية والسياسية عن البرلمان. لم يعد مجلس الشعب الوطني، المكتم الأفواه والمعزى والفاقد للمصادقية، سوى أداة إستقطاب للأزلام، وإستيلاء على عائدات الربيع وجمع إمتيازات لصالح النواب. غير أن هذا النظام الذي يريد الرئيس أن يكون فيه الموزع المباشر والوحيد للفوائد للشعب، يحرم النواب الوظيفة الاجتماعية الوحيدة المتبقية لهم وهي لعب دور الوسيط الزبائني. فأصبح يُنظر لهؤلاء النواب "كمستغلين" و"طفيليين" فحسب.